

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، هاني قافيش ، باسم المبيضين ، حابس العبدالات

المستدعون :

- ١- أحمد إبراهيم سليمان سميرات .
- ٢- هبة أحمد إبراهيم سميرات .
- ٣- منى يوسف طه العمري .
- ٤- إبراهيم سليمان سميرات .
- ٥- إسلام أحمد إبراهيم سميرات .
- وكيلهم المحامي حسن هزيمة .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ تقدم المستدعون بهذا الطلب وذلك لتعيين المرجع القضائي المختص
في القضية رقم ٢٠١١/١٠٧٢٣ محكمة صلح حقوق عمان بالاستناد إلى الوقائع التالية:

- ١- تقدم المستدعون لدى محكمة صلح حقوق عمان بالدعوى التي تحمل الرقم
٢٠١١/١٠٧٢٣ ضد المستدعى ضدهم .
- ٢- تقدم المستدعى ضدهم لطلبات تقادم لمرور الزمن تحت أرقام ٢٠١١/١٩٦٣
وطلب رقم ١٩٧٠/طلب / ٢٠١١ .
- ٣- قررت محكمة صلح حقوق عمان برد الطلبات والانتقال للسير بالدعوى بتاريخ
٢٠١٢/٦/٢٦ .
- ٤- قام المستدعى ضدهم باستئناف القرار نظراً لتضارب القرارات التمس تعيين
مرجع .

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعين :

١. أحمد إبراهيم سليمان سميرات بالأصالة عن نفسه وبصفته ولي أمر ابنته القاصر هبة أحمد سميرات .
٢. منى يوسف طه العمري .
٣. إسلام أحمد إبراهيم سميرات .
٤. إبراهيم سليمان سميرات .

أقاموا بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ الدعوى رقم ٢٠١١/١٠٧٢٣ لدى محكمة صلح حقوق عمان ضد المدعى عليهم :

- ١- القيادة العامة للقوات المسلحة .
- ٢- محمد حميدان حامد .
- ٣- الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين .

للمطالبة بالتعويض العادل عن الأضرار المادية والمعنوية وبدل الكسب الفائت وبدل العاهة الدائمة وبدل تفاقم الضرر بقيمة ١٠٠٠٠ دينار لغايات الرسوم .

على سند من القول :

- ١- كان المدعي الأول يعمل لدى المدعى عليها الأولى برتبة وكيل ويحمل الرقم العسكري ٢٤٥٠٥١ .
- ٢- بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ وأثناء أن كان عائداً من عمله ويركب بالسيارة العسكرية رقم ٤٠٣١٥ روفر مملوكة للمدعى عليها الأولى ويقودها المدعى عليه الثاني ومؤمنة تأميناً شاملاً لدى المدعى عليها الثالثة انقلبت السيارة المشار إليها على طريق إربد - الزرقاء في منطقة الدجنية ونتج عن الحادث أن أصيب المدعي الأول بشلل رباعي مكتمل حسي وحركي ما دون القطعة الشوكية العنقية الخامسة مع عدم السيطرة على المصبرات الطبيعية للبول والغائط بالإضافة إلى تقرحات جلدية متقدمة في الركبة اليسرى .

- ٣- أصبح المدعي الأول يعاني من إعاقة مستديمة (شلل مكتمل) وما زال يراجع الأطباء وما زال قيد المراجعات الدورية للمتابعة ومن أجل العلاج الطبيعي والتأهيل ومتابعة حالته لعدم حدوث مضاعفات وقد تم إخضاعه لبرنامج طبي وتأهيل شامل العلاج الوظيفي والفيزيائي .
- ٤- ما زال المدعي يعاني من آلام الإصابات ومضاعفاتها وهو مقعد وبحاجة إلى كرسي متحرك بعجلات بالإضافة إلى وسادة طبية .
- ٥- لحق بالمدعي الأول أضراراً مادية تتمثل بفوات الكسب بعد التقاعد حيث أصبح غير قادر على العمل من أجل الكسب كما أنه فقد وظيفته بسبب الإصابة وفقد التدرج بالرتبة العسكرية حيث أقيل مبكراً برتبة وكيل خلفاً لزملائه وحيث إنه يراجع المدينة الطبية بشكل دوري فهو يتكبد مصاريف وأجور مواصلات عالية .
- ٦- كما لحق بالمدعي أضراراً معنوية تتمثل بمعاناته من شدة الإصابة ومضاعفاتها وهو مقعد بالإضافة إلى ما يعانيه لعدم مقدرته السيطرة على البول والغائط كما أنه يعاني من شلل مكتمل سبب له عجزاً كاملاً يمنعه عن القيام بنشاطاته اليومية وطلباته واحتياجاته كما أنه يعاني من عجز جنسي كلي وكل هذا ناتج عن الإصابة .
- ٧- لحق بالمدعية الثانية أضراراً مادية ومعنوية جسيمة جداً تتمثل بعجز زوجها المدعي الأول عجزاً كلياً عن القيام بأن نشاط يومي وهي بذلك تخدمه بكل احتياجاته وطلباته اليومية ١٠٠% مئة بالمئة كما أنها تعاني من عجز زوجها جنسياً بالإضافة إلى عدم مقدرة زوجها على القيام بأي عمل يدر دخلاً لسد حاجات ومتطلبات العائلة بعد أن أجبر على التقاعد بسبب حالته الصحية .
- ٨- لحق بالمدعية الأولى هبة والمدعية الثالثة إسلام وهما ابنتا المدعي الأول أضراراً مادية ومعنوية جسيمة حيث كانتا وقت إصابة والدهما قاصرتين حيث كان عمر هبة ٩ شهور وعمر إسلام سنة واحدة وتتمثل هذه الأضرار بأن دخل والدهما غير كافٍ للإنفاق عليهما بالإضافة إلى ما يعانيه من آلام نفسية وحزن شديد مستمر على والدهما مما آلت إليه حالته وكذلك فقدا كثيراً من العطف والحنان الأبوي نتيجة إصابة والدهما وهما طفلتان حيث أصبح عاجزاً عن تقديم أي شيء لهما سواء أكان مادياً أو معنوياً .
- ٩- لحق بالمدعي الرابع (والد المدعي الأول) أضراراً مادية ومعنوية جسيمة تتمثل بالحزن والآلام النفسية الجسيمة المستمرة كما أن المدعي الأول أصبح عاجزاً عن

البر بوالده وعاجزاً عن خدمته بل أصبح والده مضطراً لمساعدته مادياً ومعنوياً ومساعدته على القيام ببعض نشاطاته اليومية وتنقلاته .

١٠- المدعى عليهم مسؤولون عما أصاب المدعون من أضرار مادية ومعنوية وفوات الكسب وكل ما لحق بهم من أضرار .

١١- الجهة المدعى عليها ممتعة عن دفع بدل التعويض العادل عن الأضرار المادية والمعنوية وبدل فوات الكسب وبدل العاهة الدائمة التي لحقت بالمدعي الأول نتيجة إصابته بالحادث المشار إليه رغم الاستحقاق القانوني كما أنها ممتعة عن دفع بدل التعويض العادل عن الأضرار المادية والمعنوية وفوات الكسب التي لحقت بالمدعين الآخرين وممتعة عن دفع بدل التعويض العادل عن الأضرار التي لحق بالمدعية الثانية (زوجة المدعي الأول) المتمثلة بالأضرار المادية والمعنوية المشار إليها بالإضافة إلى ما يلحقها من أضرار مستمرة لقيامها بتقديم خدمات كاملة لزوجها حيث إنها تخدمه للقيام بواجباته ونشاطاته واحتياجاته اليومية ١٠٠% مئة بالمئة بالإضافة إلى عجز زوجها عجزاً جنسياً كاملاً .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى وأثناء السير بالدعوى تقدم المدعى عليهما الأولى القيادة العامة للقوات المسلحة بالطلب رقم ٢٠١١/١٩٦٣ كما تقدمت المدعى عليها الثالثة الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين رقم ٢٠١١/١٩٧٠ وموضوع الطلبين لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن المانع من سماعها للأسباب الواردة بكل واحد من هذين الطلبين .

وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ قررت وقف السير بالدعوى الأصلية والانتقال لرؤية الطلبين المقدمين من المدعى عليهما الأولى والثالثة على أن توضع المحاضر في الطلب رقم ٢٠١١/١٩٦٣ .

وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٥ قرارها المتضمن رد طلب الجهتين المستدعيتين والانتقال لرؤية الدعوى الصلحية الحقوقية رقم ٢٠١١/١٠٧٢٣ وارجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة لحين صدور حكم فاصل بالدعوى موضوعاً .

لم ترضِ المستدعية المدعى عليها الشركة الأردنية الفرنسية بهذا القرار فطعننت فيه لدى محكمة استئناف عمان فأصدرت بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ الحكم رقم ٢٠١٣/٣٢٠٨ حيث قررت عدم اختصاصها برؤية هذا الاستئناف وإحالة الاستئناف إلى محكمة بداية عمان بصفتها الاستئنافية كونها صاحبة الاختصاص .

ولدى إحالة الدعوى إلى محكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية أصدرت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ قرارها رقم ٢٠١٢/٤٤٤٢ والمتضمن عدم اختصاصها بنظر الاستئناف الأول وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف عمان .

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ تقدم المستدعى ضدهم (المدعون) بطلب لدى محكمة التمييز لتعيين مرجع لنظر الدعوى .

وباستعراض محكمتنا للمادة ٣٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية فقد نصت على أنه:
 أ- إذا حصل تنازع على الاختصاص ايجابياً كان أم سلبياً بين محكمتين نظاميتين فيحق لأي من الفرقاء أن يقدم طلباً لحسم التنازع الحاصل إلى المحاكم التالية:
 ب- إذا كان التنازع بين محكمتين لا تتبعان محكمة استئناف واحدة أو بين محكمتي استئناف فتعين محكمة التمييز المحكمة المختصة بنظر الدعوى وفي الحالة المعروضة نجد إن النزاع هو بين محكمة استئناف حقوق عمان ومحكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية إذ قررت كلتا المحكمتين إعلان عدم اختصاصها بنظر الطعن الاستئنافية الذي تقدمت به المدعى عليها الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين وعليه فيكون التنازع سلبياً على الاختصاص وتكون محكمة التمييز هي المحكمة المختصة بتعيين المرجع .

وحيث إن الدعوى التي أقامها المدعون هي دعوى مطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية وبدل الكسب الفائت وبدل العاهة الدائمة وبدل تفاقم الضرر بقيمة ١٠٠٠٠ دينار لغايات الرسوم .

وحيث إن قيمة الدعوى مقدرة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار وهذه القيمة هي المعتبرة لتحديد المحكمة المختصة .

ومن الرجوع للمادة ١٠/٣/أ من قانون محاكم الصلح قد نصت على أنه تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ١٠٠٠ دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعوى الصلحية الحقوقية .

وحيث إن المدعين قد قدروا دعواهم بمبلغ ١٠٠٠ دينار لغايات الرسوم وتكون هذه القيمة المعتمدة لتحديد اختصاص المحكمة .

وبالبناء عليه يكون الاختصاص منعقداً لمحكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية وتكون هي المختصة بنظر الطعن الاستئنافي وليس محكمة استئناف حقوق عمان .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر اعتبار محكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية هي المرجع المختص بنظر الطعون الاستئنافية .

قراراً صدر بتاريخ ١ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٢/١/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

١

رئيس الديوان

دقق / غ.د